



مشروع إعداد نسخت إلكترونية

لحولية كلية اللغة العربية بالمنوفية

إعداد وتنفيذ

أ.د/ يوسف محمد فتحي عبد الوهاب

استاذ ورئيس قسم الأدب والنقد في الكلية

حركة الهاء والميم

في اللغة العربية والقراءات القرآنية

إعداد الدكتور

محمود زين العابدين محمد

المدرس في قسم أصول اللغة

فإنه لا يمكن فصل اللغة العربية عن الثقافة العربية، فاللغة هي الوعاء الذي تتجسد فيه الثقافة، وتكون الثقافة هي الروح التي تنفخ في اللغة الحياة والدينامية. ولذا فإن الاهتمام باللغة العربية في المنوفية هو الاهتمام بالثقافة العربية بأكملها، وهو الاهتمام الذي لا يمكن إغفاله في ظل النهضة العربية المعاصرة.

ومن هنا فإننا نرى أن اللغة العربية في المنوفية ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي أداة للتعبير عن الهوية العربية، وأداة للتعبير عن القيم العربية الأصيلة. ولذا فإننا نرى أن اللغة العربية في المنوفية هي اللغة التي تتجسد فيها الثقافة العربية بأكملها، وهي اللغة التي تتجسد فيها الروح العربية بأكملها.

وإننا نرى أن اللغة العربية في المنوفية هي اللغة التي تتجسد فيها الثقافة العربية بأكملها، وهي اللغة التي تتجسد فيها الروح العربية بأكملها. ولذا فإننا نرى أن اللغة العربية في المنوفية هي اللغة التي تتجسد فيها الثقافة العربية بأكملها، وهي اللغة التي تتجسد فيها الروح العربية بأكملها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ... وبعد فهذا بحث متواضع حاولت فيه البحث فى الهاء حين تكون ضمير جمع وحركتها وصلتها وحذف هذه الصلة ، وكذا الهاء المفردة والتي هى للمفرد المذكر وحركتها وصلتها، وكذلك الميم التى هى علامة الجمع وحركتها وصلتها وحذف هذه الصلة .

والذى دعانى إلى ذلك، ما قرأته فى كتاب المحتسب لابن جنى حين ذكر أن أبا بكر بن مجاهد، ذكر أن فيها سبع لغات أو سبع قراءات ، قراءتين بضم الميم مع اشباع الواو ، وقراءة بالتسكين - أى تسكين الميم ، مع ضم الهاء، وقراءتين بكسر الهاء مع وصل الميم وسكونها ، وقراءة بكسر الهاء مع وصل الميم بواو ، وقراءة بكسر الهاء مع ضم الميم مع عدم بلوغ الواو .

ثم ذكر أن أبا الحسن سعيد بن مسعدة - الأخفش الأوسط - زاد على هذه السبع ثلاثة أوجه، فصار الجميع عشرة أوجه والثلاثة الباقية هى ، بضم الهاء وميم مكسورة بعدها ياء مثل « عَلِيْهُمِى » ، وبضم الهاء وكسر الميم من غير إشباع إلى الياء ، وبكسر الهاء وكسر الميم أيضا من غير بلوغ ياء ، فتلك عشرة أوجه ، خمسة مع ضم الهاء ، وخمسة مع كسرها .

وذكر ذلك أبو حيان في كتابه، بل عدها واحدة واحدة .
فنظرت في كتاب السبعة في القراءات فوجدتها موجودة فيه،
فأردت أن أقوم بجمع هذه المواضع ، وأدرسها من الناحية الصوتية
حتى نكون على دراية بهذه القراءات .

ولم كانت هذه القراءة ، ولم كانت تلك ، وتوجيه هذه وتلك ،
وأفضلية هذه على تلك من الناحية الصوتية فقط ، وحاشاى أن
أزعم أن هناك أفضلية لقراءة على أخرى ، فكلها مروية عن رسول
الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى .

وقد جعلت البحث في هذا الموضوع يتلخص في النواحي التالية :

أولا : درست الهاء التي هي ضمير جمع ومتى تكون مضمومة ،
ومتى تكون مكسورة، وعلة كل من الضم والكسر، وتوجيه قراءة
الضم وقراءة الكسر حسب ما جاء في كتب القراءات عن ابن كثير
ونافع وعاصم وأبي عمرو، وذكرت المواضع التي تكسر فيها الهاء .

ثم درست الهاء حين تكون ضميراً للمفرد المذكر وحركتها
ومتى تكون مضمومة . ومتى تكون مكسورة وعلة ذلك الضم
والكسر وتوجيه ذلك ، ومتى توصل هذه الهاء بواو ، ومتى توصل
بياء ، ومتى تحذف هذه الصلة، ثم عرجت على ما جاء في هذه
الهاء من اختلاس للحركة وتسكينها .

كذلك ذكرت رأى علماء القراءات واللغة في إدغام الهاء في
الهاء ، وهو الإدغام الكبير لأبي عمرو ، وذكرت من أيده في
ذلك ، ومن رد عليه ذلك ، ورأيت أنهم يذكرون أنه إشمام وليس
إدغاماً . بحجة أن الإشمام لا يمتنع معه الإدغام ، وأن الروم يمتنع

معه الإدغام ، لأن الإِشمام ليس بصوت وإنما الصوت مع الروم ، وإنما كان أبو عمرو يخفف ويختلس ، فيظن به الإدغام ، وشرط الإدغام أن تسقط له الحركة التى فى الصوت الأول .

ثانيا : درست الميم التى هى علامة على الجمع وحركتها وصلتها ومتى توصل هذه الميم بواو ومتى توصل بياء ، ومتى تسكن هذه الميم مع بقاء حركة الهاء قبلها ، سواء كانت ضمة أو كسرة .

ثم انتهيت إلى نتائج ذكرتها فى نهاية البحث ، و لا أدعى أنى أتيت على كل ما قيل فى هذا الشأن ولكنها محاولة منى لجمع ما قيل حول الموضوع من شتات الكتب التى وقعت تحت يدى وتعالج هذا الموضوع، فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وإن كان هناك تقصير فإنما هو منى ، والكمال لله وحده ، وصدق الله تعالى إذ يقول :

﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾

صدق الله العظيم

أولا : الهاء

الراء - ضمير جمع

اختلف القراء فى هذه الهاء بين الضم والكسر

أولا : الضم

ضم الهاء هو قراءة حمزة فى « عليهم - إليهم - لديهم » وذلك لأن الضم هو الأصل ، وأنها - أى الهاء - إذا انفردت عن حروف تتصل بها ، قيل : هم - بالضم ، وسبب اختصاص هذه الألفاظ الثلاثة بالضم ، أنهن إذا أولاهن ظاهر ، صارت ياءاتهن ألفات ، وذلك فى مثل - على القوم - لدى القوم - إلى القوم - ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف^(١) .

قال ابن جنى : « أما عليَّهُمُ » فهى الأصل لأنها نظيرة « عليهما » فى التثنية . أعنى ثبات الواو كثبات الألف^(٢) .

وضم الهاء يكون مع إسكان الميم وكذلك مع ضم الميم^(٣) .

فإذا جاوز هذه الثلاثة - عليهم - لديهم - إليهم - ولقى الميم ساكن ، ضم الهاء مع الميم أيضا ، وذلك فى مثل « عن قبلتُهُمُ التى^(٤) » ، فإذا لم يلق الميم ساكن ، كسر الهاء ، وذلك فى مثل « ومن يولهم يومئذ^(٥) » ولم يتبع حمزة الهاء الياء ، فيكسر الهاء ، مع المشابهات التى بينهما .

لأنه وجد هذه الياء غير لازمة ، وما كان غير لازم من الحروف قد لا يعتد به فى الحكم وإن ثبت فى اللفظ .

وكانت الياء بمنزلة الألف فى قرب المخرج والاجتماع فى اللين .
وإبدال إحداهما من الآخر كما فى قول الشاعر

لنَضْرِبَنَّ بسيفنا قفيكا

ولذلك أجرى الياء مجرى الألف ، فضم الهاء بعد الياء كما
يضمهما بعد الألف^(٦) .

وقوى ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل ، أن قوما يجرونها مع
المضممر مجراها مع المظهر ، فيقولون : علاك ، إلاك ، فهذا يقوى أن
الياء لما لم تلزم ، لم يكن لها حكم اللازم^(٧) .

ويدل على صحة ما اعتبره حمزة ، أن الياء فى الأواخر وقعت
موضع الألف فى الوصل والوقف ، وذلك فى لغة طيء؛ لأنهم
يقولون فى « أفعا » « أفعى » ، فكما جرت الياء مجرى الألف فى
هذا . كذلك أجرى الياء فى « عليهم » مجرى الألف ، فضمها
معها كما ضمها مع الألف «

وتوافق هذه اللغة - إجراء الياء مجرى الألف - قولهم فى
الإضافة إلى الياء « يابُشَرِيَّ^(٨) » ، وهى قراءة الحسن البصرى وابن
أبى اسحاق والجحدرى ، وهى لغة هذيل^(٩) .

قال أبو ذؤيب :

سبقوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا ولكل جنب مصرع

ويؤيد ذلك أيضا أن بنى تميم يبدلون من الياء الهاء فى الوقف ،
فيقولون فى الوقف « هذه » ، فإذا وصلوا قالوا « فهذى شهر
الصيف^(١٠) » .

ويقوى قراءة الضم لحمزة في الكلمات - عليهم - لديهم - إليهم - أنه اعتبر في بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلب عنه ، وذلك أن الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قربت منها ، فصارت مشابهة لها .

وكذلك هذه الياء في « عليهم » وأختيها إذا كانت منقلبة عن الألف ، جعلت بمنزلة الألف ، فضمت الهاء معها ضمك إياها مع الألف (١١) .

وإنما اختص حمزة هذه الألفاظ الثلاثة بالضم ، لأن الياء فيها بدل عن الألف . ولو نطق بالألف لم يكن إلا الضم في الهاء . فلحظ الأصل في ذلك .

واختص جمع المذكر دون المؤنث والمفرد والمثنى ، فلم يضم « عليهن ، ولا عليه ، ولا عليهما » لأن الميم في « عليهم » تضم عند ساكن في قراءته ، ومطلقا ، في قراءة من وصلها بواو ، فكان الضم في الهاء اتباعا وتقديرا (١٢) .

وكذلك خص هذه الكلمات الثلاث ، ليفرق بين الياء التي أصلها الألف ، وبين الياء التي لا أصل لها في الألف ، فكسر الهاء مع الياء التي لا أصل لها في الألف نحو « فيهم - يريهم » وذلك للياء اللازمة التي قبلها ، وضم الهاء التي قبلها ياء وأصلها الألف نحو « عليهم ، اليهم ، لديهم » للفرق بين هذه وتلك ، وقوى ذلك وحسن . للضمة المقدرة في الميم ، لأن أصلها الضم ، وصلتها بواو ، فأتبع الضم المقدر في الميم (١٣) وكل ذلك يشير إلى ضم الهاء في هذه الألفاظ الثلاث في الوصل والوقف .

والملاحظ أن المجانسة الصوتية وعدم تعثر اللسان بالانتقال من الكسر إلى الضم ، هى من وراء ذلك .

كما أن الإشارة إلى الأصل سبب قوى جعلت قراءة الضم حسنة .

كذلك إشارة إلى الياء التى لا أصل لها فى الألف، والتى لها أصل ، وأن الضم إنما يكون مع الياء التى لها أصل فى الألف .

وقد تكون قراءة الضم استحسانا للضم ، وذلك « أن على - لدى - إلى » إذا أفردن ولم يضمن ، فلفظهن بالفتح . فاستحسن حمزة فيهن ضم الهاء لما كن منفتحات فى الأفراد^(١٤) .

فإن قيل : ففى مكنى المؤنث . فى « عليهن ، وإليهن » لم يضم حمزة الهاء ، مع أن أصلها الضم فى « هن » والياء عارضة .

قيل : إن « عليهم ، وإليهم ، ولديهم » تقوت الضمة فيهن لكون الميم مضمومة فى الأصل ، فاتبع الهاء أصل الضم الموجود فى الميم - لأن أصلها الضم - « وليس ذلك فى « عليهن ، وإليهن » ، لا يقول أحد إن النون أصلها الضم .

فلما لم يكن بعد الهاء ما يقوى الضمة فيها ، كسرهما للياء التى قبلها فى اللفظ ، بل إن الضم فيها جائز على أصلها فى الكلام قبل دخول الجار عليها^(١٥) ، وقرأها يعقوب بالضم فى هذه الثلاث ، وكذلك إذا سقطت الياء التى قبلها للحزم ، وذلك فى مثل « أو لم تأتهم^(١٦) » .

قال ابن خالويه : « والحجة لمن ضم الهاء أنه أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها^(١٧) » ، وهذه القراءة تدل على تأثر الحركات ببعضها ، كما تدل على استحسان القراءة أو إيثار الضم على الفتح ، أو الإشارة إلى الأصل كما هو مبين .

فتأثر القراء بضم الميم بعدها ، يعد تأثرا رجعيا . على حين أن القارى إذا نظر إلى الياء ، فإن كان لها أصل فى الألف ضم الهاء ، وإن لم يكن لها أصل فى الألف كسر الهاء، يعتبر تأثرا تقدما .

ثانيا : الكسر :

بعد أن ذكرنا ضم الهاء فى « عليهم - إليهم - الديهم » نذكر هنا كسر الهاء ، ومعلوم أن هذا الاختلاف فى ضم الهاء وكسرها ، إنما هو فى الهاء التى قبلها كسرة أو ياء، فإذا جاوز هذين الأصلين لم يكن فى الهاء إلا الضم كما ذكر ذلك ابن مجاهد^(١٨) .

وذكر ابن مجاهد أن كسر الهاء للاتباع - أى اتباع الهاء للياء وذلك إنما يكون على التأثر التقدما ، لتأثر كسرة الهاء بالياء السابقة عليها . فقال :

« اتبع الياء ما أشبهها وترك ما لا يشبه الياء والألف، وأيضا ، فإن الهاء من جنس الياء ، لأن الهاء تنقطع إلى مخرج الياء^(١٩) » فوجب لذلك اتباع الهاء الياء . وهذا على اعتبار أن الألف والواو والياء حروف جوفية، وقال أبو على « لما كانت الهاء فى « عليهم » هى الهاء التى كانت فى « عليه » وجب أقرارها على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم^(٢٠) .

وسبب كسر الهاء فى هذه الألفاظ مجانسة صوت الهاء صوت الياء أو الكسرة ، و هو ما أشار إليه البنا الدمياطى فقال : « والعلة فى كسر الهاء ، مجانسة الصوت الذى فى الياء أو الكسرة ، وهى لغة قيس وتميم وبنى سعد^(٢١) .

وذكر سيبويه أن الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة ثم ذكر أسباب ذلك فقال

أن الهاء خفية كما أن الياء خفية ، فهى لا تختلف معها إلا فى الجهر والهمس - الكتاب ٤ / ٣٩٣ ، ٤ / ٢٣٦ والهاء من حروف الزيادة ، كما أن الياء من حروف الزيادة، والهاء من موضع الألف^(٢٢) وهى أشبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف فى مواضع استخفافاً ، كذلك كسروا هذه الهاء ، وقلبوا الواو ياء ، لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة ، وذلك قولك « مررت بهى ، ولديهى مال » أما أهل الحجاز فيقولون « مررت بهو » ولديهو مال ، ويقرؤون قوله تعالى : « فخشفنا بهو وبارهو الأرض^(٢٣) » ، فإن لحقت الهاء الميم فى علامة الجمع ، كسرت الهاء ، وذلك لكراهية الضمة بعد الكسرة^(٢٤) .

وكلامه يدل على أن الأصل فى الهاء الكسر ، وأن الضم فى لغة أهل الحجاز إنما هو عارض ، لذلك دخلت الميم على الهاء فلا يجوز فى الهاء إلا الكسر ، كراهة وقوع الضمة بعد الكسرة .

فإن قيل : إن الضمة هى الأصل فى « عليهم ، وبهم » بدلالة أن علامة المضمرة المجرور كعلامة المضمرة المنصوب ، وإن ما جاز فيه

الكسر ، جاز فيه الضم نحو « بهو ، وبارهُو » وليس كل ما جاز فيه الضم يجوز فيه الكسر .

تقول : هذا له ، وسكنت داره ، ولا يجوز كسر الهاء فى شىء من ذلك ، لأن الضم هو الأصل ولا يجوز فيه الكسر^(٢٥) .

قيل : إن كون الضم هو الأصل ، ليس مما يجب من أجله أن يختار على الكسر مع مجاورة الكسرة أو الياء؛ لأنه قد تحدث أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة^(٢٦) .

ألا ترى أن الأصل الذى هو « السين » فى « الصراط » ، الصاد أحسن منه ، وأن النون فى « شنباء » قد رفضت و ترك استعمالها . والأصل فى فاء « آدم و آخر » أن تكون همزة ، وقد تركت الهمزة بدلالة قولهم فى الجمع « أوادم - وأواخر » وإجرائهم إيَّاه مجرى ضوارب^(٢٧) .

وكل هذا يدل على أن الكسر أوجه من الضم ، خاصة إذا جاورت الهاء الكسرة أو الياء ، وذلك يكون طلباً للتشاكل وموافقة الحركات بعضها بعضاً ، وعدم تعثر اللسان بالانتقال من الكسر الى الضم - أى من ثقيل إلى أثقل .

ويؤيد قراءة الكسر ما حكاه أبو زيد من أن رجلاً من بنى بكر بن وائل قال : أخذت منه ومنهيا ، ومنهمى ، فكسر الاسم المضمير فى الإدراج والوقف^(٢٨) ومما يؤكد كسر الهاء أن ناساً من بكر بن وائل قالوا : « بكم ، وفضل أحلامكم » فكسروا الكاف تشبيهاً لها بالهاء ، من حيث إن الكاف والهاء اجتماعاً فى الهمس وعلامة

الضمير ، فإذا فعلوا ذلك في الكاف وأجروها مجرى الهاء لقيام شبهين بينهما ، فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللين وكثرتها، أولى واستجازة غيره أبعد ، وكسرهم للكاف في « بكم » يدل على استحكام الكسرة في الهاء وكثرتها فيها^(٢٩) وهذه المشابهة بين الهاء وبين حروف اللين ، لأنها تتفق معها في الخفاء وفي الزيادة ، وهي معها في المخرج، كما ذكر ذلك سيبويه .

ومما يدل على إثارة الكسر على الضم ليشابه الصوتان أن الأصل في « قسى » أن يكون على زنة « فُعُول » وأن يكون في الفاء الضم والكسر ، وذلك في مثل « حُقى ، حَقِي ، حَقِي وَعُصِي وَعِصِي » ولم يرد عن العرب ممن يوثق بروايته حكى الضم في فاء هذه الكلمات^(٣٠) .

وهذا يقوى قراءة حمزة « في يُّوتِ أذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ^(٣١) » .

وقد حكى سيبويه في تحقير « يُّوتِ » ، « يُّوتِ »^(٣٢) ، فاذا أجاز ابدال الضمة كسرة في التحقير لمكان الياء ، فكذلك يجوز أن تبدل من فاء « فُعُول » في الجمع كسرة من أجل الياء ، لأن التحقير والتكسير من واد واحد^(٣٣) .

وتأثر الضمة في « قسى » وفي « يُّوتِ » بالكسرة والياء، إنما هو تأثير رجعي ، لأن الضمة تأثرت بالكسرة وبالياء بعدها ، فالضمة متقدمة والكسرة أو الياء متأخرة ، وبذلك يكون التأثير تقديماً ، إذا كانت الياء أو الكسرة سابقة ، أما إذا كانت الياء أو الكسرة متأخرة فالتأثير رجعي .

قال أبو علي : « فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تركت فيها الأصول واطرحت في كثير منها ، واختير عليها غيرها لمشابهات تعرض ، أو تخفيف يطلب أو غير ذلك ، لم ينكر أن يترك الأصل الذي هو الضم في عليهم ، ويؤثر الكسر ليتشابه الصوتان ويتفقا ، ويكون ذلك أخف في اللفظ^(٣٤) .

من ذلك نعلم أن العدول عن الأصل إلى غير الأصل يكون للتخفيف ولتشابه الصوتان ، وليكون اللفظ بهما أخف على اللسان بعيدا عن التعثر بالانتقال من ثقيل إلى أثقل.

وكسر الهاء في « عليهم - إليهم - لديهم » يكون في المواضع التالية .

١ - كسر الهاء مع إسكان الميم ، وذلك في حال الوقف وحثهم في ذلك ، أنهم أمنوا اللبس ، إذ كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين ولا ميم في الواحد^(٣٥) .

٢ - الكسر إذا لقيت الميم همزة ، والميم مطولة بالضم، نحو « سواء عليهم أنذرتهم » .

وحتهم في ذلك ، أنهم استثقلوا ضمة الهاء بعد الياء فأتوا بالكسرة ، لأن الكسرة من جنس الياء ، والهاء مؤاخية للياء^(٣٦) . وهي قراءة بن كثير ، وكان أبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي يكسرون الهاء ويسكنون الميم .

٣ - كسر الهاء إذا لقي الميم حرف ساكن مع ضم الميم وذلك في مثل « عليهم الغمام^(٣٧) » ، « إليهم^(٣٨) إثنين » وهي قراءة عاصم ونافع وابن كثير ، وحتهم في ذلك أن الميم لا بد من

حركتها ، وذلك للساكن الذى لقيها، فردّت إلى أصلها وهو الضم ، وتركت الهاء على كسرهما ، لأنهم لم تدعهم إلى ردها إلى الأصل ضرورة كما دعت إلى ردّ الميم إلى أصلها^(٣٩) .

وسبب آخر دعاهم إلى إبقاء الهاء على كسرهما ، وهو أن الياء قبلها ، ولم يعتد بحركة الميم ، لأنها حركة عارضة، لذلك بقيت الهاء مكسورة^(٤٠) .

٤ - كسر الهاء مع كسر الميم ، وذلك في مثل « عليهم الذلّة^(٤١) » ومثل « إليهم إثنين^(٤٢) » .

وحجتهم فى ذلك ، ما ذكره ابن مجاهد حين قال : « والذين كسروا الميم للساكن الذى لقيها والهاء مكسورة، فإنهم اتبعوا الكسر الكسر لثقل الضم بعد الكسر، وكما استثقلوا ضمة الهاء بعد الكسرة ، كذلك استثقلوا ضمة الميم بعد كسرة الهاء^(٤٣) » .

فالكسر فى الميم إنما هو على اتباع كسرة الهاء ، لكى لا ينتقل اللسان من الكسر الذى هو ثقيل إلى الضم الذى هو أثقل.

ويقوى تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس - وذلك تبعا للهاء المكسورة - أنهم أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر ، مع أن ذلك يزيد صورة دلالتها على ما أريد منها ، وذلك مثل « منطلق ، منحدر » فإذا جاز فى ذلك ، كان فى حركة علامة الضمير التى لا تتعلق بها دلالة على معنى أجوز^(٤٤) .

ويقوى هذه القراءة أيضا ، أنهم احتملوا من أجل إتباع الحركات ، ما رفضوه فى غيره ، وذلك قولهم « يخطف ، ويكتّب » فكسروا الياء فى المضارعة اتباعا لما بعدها ، ولولا ذلك

لم تكسر الياء^(٤٥) . فلأن تكون الكسرة تابعة لما قبلها، أفضل لأنها حينئذ تكون متقدمة ، قال ابن جنى « ومنهم من يكسر حرف المضارعة اتباعاً لكسرة فاء الفعل بعده ، فيقول « يَخِطُّفُ » وأنا إِخِطُّفُ » وعلى هذا قالوا في ماضيه « خِطْفِ » باتباع الطاء كسرة الخاء^(٤٦) .

فقد ثبت بما ذكرنا أن كسر الهاء يكون لأغراض متعددة، منها الأتباع للكسرة أو الياء السابقة أو اللاحقة، ومنها استثقال الانتقال من الكسر إلى الضم ومنها الإبقاء على الكسر وعدم الرد إلى الأصل ، لأنه ليست هناك ضرورة .

وكذلك عند أمن اللبس ، وطلباً للتشاكل وموافقة الحركات وعماد ذلك كله المشابهة بين الهاء وبين الياء .

* * *

الهاء ضمير مفرد

بعد أن ذكرنا الهاء حين تكون ضمير جمع ، نذكر هنا الهاء التى للمفرد وحركتها وصلتها ،

ويدور البحث فى الهاء التى هى للمفرد فى مواضع أربعة :

١ - وصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء أو كسرة

٢ - حذف هذه الياء - أى المطولة - مع بقاء حركة الهاء وهى الكسرة .

٣ - وصل الهاء بواو ، إذا كان قبل الهاء ساكن غير الياء .

٤ - حذف هذه الواو مع بقاء ضمة الهاء .

قال مكى : « اعلم أن الهاء فى « به ، عليه » وشبهه ، هى الاسم لكن لما قلت حروف الاسم فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف حرف خفى ضعيف ، قُووه بزيادة واو فقالوا « بهُو ، وعليه^(٤٧) » ، وحكم هذه الهاء أن تكون متحركة ، وذلك على قياس الكاف فى « لَكَ » والياء فى « لِي » ، ويقوى ذلك لحاق حرف اللين للهاء ، نحو « ضربتهو ، ومررت بهى » ، ولو كان ساكنا لم يوصل بذلك^(٤٨) .

أما المواضع التى ذكرناها للهاء ، فإليك بيانها :

الموضع الأول : وهو وصل الهاء بياء ، وذلك إذا كان قبلها ياء ، وهى قراءة ابن كثير^(٤٩) .

وحجته : أنه كسر الهاء للياء التي قبلها ، وذلك بسبب خفاء الهاء ، فلما كسر أبدل من الواو التي زيدت لتقوية الهاء ياءً ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة وقبلها كسرة ، فقال « فيهي وعليهي^(٥٠) » .

قال أبو علي الفارسي : « الهاء تشبه الألف لموافقتهما لها في المخرج - فهما من الحلق - ولما فيها من الخفاء ، فكما نحو بالألف نحو الياء في الإمالة من أجل الكسرة أو الياء ، كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء ، وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا^(٥١) » .

وقد أبدلوا من تاء الافتعال حرفا مجانسا لما قبله في « اصطبر وازدان » ، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضع طلبا للتشاكل بين الحروف ، يحسن الكسر في الهاء في « لا ريب فيه هدى^(٥٢) » وعلق الآلوسی علی « فيه هدى » فقال :

« قرأ ابن كثير » « فيهي » يوصل الهاء بياء في اللفظ ، وكذلك كل هاء كناية قبلها ياء ساكنة ، ووافقة حفص في « فيه مهانا ، وملاقيه ، وسأصليه^(٥٣) » .

وفي البحر المحيط قال أبو حيان :

« الهاء المتصلة بـ « في » من « فيه » ضمير غائب مذكر مفرد ، وقد يوصل بياء ، وهي قراءة ابن كثير^(٥٤) وفي النشر : « وإن كان المتحرك قبلها كسرا - أو ياء - فالأصل أن توصل بياء عن الجميع نحو « يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا^(٥٥) » .

الموضع الثاني : حذف الياء في هذا الصنف - أي حذف صلة الهاء بياء - وهو مذهب كل القراء ، إلا ابن كثير ، وحجتهم أنهم

كرهوا اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفى - هو الهاء -
وليس بحاجز حصين ، لذلك - حذفوا الياء الثانية - أى ياء
الوصل - لسكونها وسكون الياء التى قبل الهاء ، ولم يعتدوا بالهاء
لخفائها .

وقيل : حذفت الياء الثانية لحذفها من الخط^(٥٦) ، وعلى ذلك ،
فإن الياء التى حذفت - وهى ياء الصلة - إما لكراهة اجتماع
ساكنين ليس بينهما حاجز حصين وإما طلبا للخفة ، وأما حذفها
من اللفظ لحذفها من الخط، قال أبو على : « وأما ترك اتباع الهاء
الياء فى « فيه هدى » وما أشبهه فى الوصل ، فلكرهة اجتماع
حروف متقاربة، وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من
اجتماع الأمثال، فالمتقاربة والأمثال ، إذا اجتمعت خفت تارة
بالقلب وتارة بالادغام وتارة بالحذف .

فما خفف بالادغام ، نحو « رَدُّ » ، وما خفف بالقلب نحو
« تقصيت » وما خفف بالحذف نحو « اسطاع^(٥٧) » ومما يحسن
الحذف ، أن الهاء حرف خفى ، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف
اللين ، كأن كان الساكنين قد التقيا لخفاء الهاء ، وأنهم لم يعتدوا
بها للخفاء^(٥٨) .

ويذهب سيبويه إلى أن الإتمام أحسن من الحذف ، وأن الحذف
- إذا كان قبل الهاء حرف لين - أحسن^(٥٩) .

وقال ابن الجزرى : « وأما التى قبل ساكن ، فإن تقدمها كسرة
أو ياء ساكنة ، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع ،
نحو « على عبدة الكتاب^(٦٠) وإليه المصير^(٦١) » ثم قال : لا يخلو

الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غير ياء ، فإن كان ياء ، فابن كثير يصل الهاء بياء فى الوصل ، والباقون يكسرونها بعد الياء ويضمونها بعد الواو من غير صلة^(٦٢) .

وقال الأزهرى : « الإِشباع فى الضم والكسر لغة ، مثل « به ، عليه » ، يهى ، عليها » فإذا كان ما قبلها ساكنا حذفوا الواو ، وهو الاختيار وعليه القراءة^(٦٣) .

وذكر ابن غليون أن القراء اختلفوا فى هذه الهاء فى حال الوصل ، وذلك إذا كان قبلها ساكن ، وذلك الساكن أما أن يكون ياء أو غيرها .

فإذا كان ياء فابن كثير وحده يصل الهاء بياء حيث وقع والباقون ، باختلاس حركة الهاء - أى النطق بالحركة سريعة وهو ضد الاشباع^(٦٤) .

الموضع الثالث : إثبات الواو بعد الهاء ، - وهى قراءة من وصل الهاء بواو فى حالة ضم الهاء .

والحجة لمن أثبت الواو بعد الهاء إذا كان قبلها ساكن غير الياء ، نحو « منهو ، واجتباهو » . أنه أتى بالهاء مع ما هو تقوية لها لخبائها ، فجرى على الأصل فى إثبات التقوية .

ومن الحجج أيضا فى إثبات الواو بعد الهاء ، أن الهاء وإن كانت خفية ، فلا يخرجها ذلك من أن تكون حرفا من حروف المعجم التى لا خفاء فيها ، وإذا كان ذلك كذلك ، كان حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التى لا خفاء فيها^(٦٥) .

وقد يقال أن الحروف متشابهة أو متقاربة ، فلم كرهوا ذلك وخففوا بالقلب أو الحذف ، ولم يفعلوا ذلك هنا .

ويرد عليهم بأن الحروف المتشابهة لم تكرر فى هذا الموضع كما لم يكره اجتماعها فى غيره ، فكثيرا قالوا : استطاع ، فأتموا ولم يحذفوا منه شيئا ، وفى التنزيل « من استطاع إليه سبيلا^(٦٦) » ، وقالوا « استدار واستثار » فلم يحذفوا ، والهاء وإن كانت جرت متحركة فى القوافى مجرى غيرها ساكنا ، فهى كالياء والواو والألف ، فى قول الشاعر

سكاء مخطومة فى ريشها

سود قوادمها صفر خوافيها^(٦٧)

طرق

الموضع الرابع : حذف الواو وإبقاء الضمة ، وهذه الضمة دليل على ما حذف .

قال سيبويه : « وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنا ، لأنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الألف ، فكما كرهوا التقاء الساكنين فى « أين » ونحوها ، كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قولك « منه يافتى - أصابته جائحة » والإتمام أجود لأن هذا الساكن ليس بحرف لين ، والهاء حرف متحرك^(٦٨) وهذا يدل على أن الهاء تحذف صلتها إذا كان قبلها حرف لين ، فإذا كان قبلها حرف ساكن من غير حروف اللين ، فلك الوصل والحذف .

وبين مكى العلة فى ذلك فقال : « إنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفى ليس بحاجز حصين ، فحذفوا الواو

الأخيرة لسكونها وسكون الياء قبل الهاء . وكذلك حذفت استخفافا كما حذفت الياء استخفافا وبقيت الحركة دليلا عليها ، وقيل حذفت من اللفظ لحذفها من الخط ، لأن الواو زائدة ولأنه أخف (٦٩) .

وقال ابن الجزرى : « وإن تقدمها - أى الهاء - فتح أو ضم أو ساكن غير الياء ، فالأصل الضم من غير صلة عن كل القراء (٧٠) .

وقال الآلوسى : « قرأ ابن جندب والزهرى بضم الهاء من الكنايات فى جميع القرآن (٧١) . »

وهناك موضع آخر تسكن فيه هذه الهاء ، وضابطة كما ذكر ابن الجزرى ، أن تكون الهاء قبلها وبعدها متحرك وذلك فى مثل « يؤده إليك ، لا يؤده إليك » وذكر أن أبا عمرو وحمزة وأبا بكر سكنوا الهاء فى ذلك ، ثم بين أن لأبى جعفر وجهان ، الإسكان والاختلاس .

فهذه مواضع أخرى للهاء ، جاءت بالإسكان وجاءت بالاختلاس وذكرها ابن الجزرى فى كتابه النشر (٧٢) .

وفى كتاب التذكرة ، قال ابن غليون : « قرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والمفضل « يؤده ، لا يؤده (٧٣) » و « نُؤتة منها » و « نُؤتته (٧٤) » آل عمران ، وفى النساء « نوله ، نصله (٧٥) » ، وفى الشورى « نُؤتته (٧٦) » بإسكان الهاء فى هذه فى الوصل .

ووصلها قالون ويعقوب بكسرة مخرجة ، ووصلها الباقون بياء ، ولا خلاف بينهم فى الوقف أنه بسكون الهاء (٧٧)

وحجة من قرأ بالاسكان ، أن هذه الأفعال قد حذفت منها الياء التي قبل الهاء للجزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحلت محلها فأسكنت كما تسكن لام الفعل للجزم ، وفيه علة أخرى ، هي أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها ويحذفون صلتها ويسكنونها ، وهو الأكثر في الميم ، فجريا مجرى واحد لأنهما للإضمار^(٧٨)

إدغام الهاء في الهاء

أولا معنى الإدغام في اللغة : الإدخال ، يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس ، أى أدخلته ، وأدغمت الميت في اللحد : إذ جعلته فيه .

واصطلاحا : خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين ، فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعا واحدة^(٧٩) .

وإدغام الهاء في الهاء ، من قبيل إدغام المتماثلين ، ولما كانت حروف الحلق ليست أصلا للإدغام ، منع معظم القراء ذلك قال صاحب نهاية القول المفيد :

« وإذا تكررت الهاء في كلمة أو كلمتين ، كان البيان أكد لتكرر الخفاء ، ولتأتى الادغام في ذلك لاجتماع المثليين نحو « فيه هدى » فلا بد من تبين تفكيكهما وملاحظة بيانهما من غير عجلة تجحف بلفظهما ، ولا تمطيط يزيد عن المطلوب^(٨٠) .

وذكر ابن غلبون أن : « اليزيدى وعبد الوارث وشجاعا رووا عن أبي عمرو أنه كان يشم الأحرف التي يدغمها في موضعي الرفع والخفض ، وأنه لم يكن يشم في موضع النصب^(٨١) ثم بين ذلك فقال : « إنما يعنى بالإشمام هاهنا أنه يشير إلى حركة الرفع والخفض ، ليدل على أن الحرف المدغم يستحق الحركة في حال الإظهار ، أما المنصوب فإنه يمتنع ذلك فيه لخفته^(٨٢) .

وقال أبو على الفارسي : « الإشمام لا يمتنع مع الإدغام ، وذلك أن الإشمام - عند النحويين - ليس بصوت يفصل بين المدغم والمدغم فيه^(٨٣) .

وقال أبو بكر محمد بن السري ، الإختيار في « فيه » الكسر بغير ياء ولا إدغام ، قال : وأكره الإدغام ، لأن من كسر ، فالياء يريد ، ومن أثبت الياء لم يجر له أن يدغم^(٨٤) .

ولعل عدم الإدغام ، لأن الحركة فاصلة بين الحرفين ، فيلزم إزالتها لمن يريد أن يدغم ، حتى يجتمع المثان وأولهما ساكن ، قال ابن غلبون : « وأما الهاء المتحركة : فإنه كان يدغمها في مثلها فقط ، وذلك كقوله تعالى : « فيه هدى » وما أشبه ذلك فيطرح الواو والياء الزائدتين إذا كانتا في الهاء في الوصل ثم يدغمها^(٨٥) » .

ومعنى ذلك أن الإدغام يحذف الصلة ، واوا كانت أو ياء ويثبت بذلك أن الإشمام لا يمتنع مع الإدغام لأنه ليس صوتاً وإنما يمتنع الإدغام مع الروم لأنه صوت ، وهذا الصوت يفصل بين الحرفين فيمتنع الإدغام .

ونقل الفارسي عن أبي بكر محمد السري قوله : « أما قراءة من قرأ « فيه هدى » بإدغام الهاء في الهاء » قال : هو ثقيل في اللفظ جائز في القياس ، لأن الحرفين من مخرج واحد ، ومع ذلك يثقل في اللفظ ، لأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، وكذلك الحرفان من كلمتين^(٨٦) . »

فهذا الإدغام وإن كان القياس يجيزه ، إلا أن اللفظ به ثقيل ، لأنهما من حروف الحلق ، وفي كلمتين ، قال أبو حاتم : « أما إدغام نافع وأبي عمرو في « فيه هدى » فيدل على أنهما كانا يشمان شيئاً من الضم ، وأنهما لم يزيدا على ضمة الهاء بلا واو ، وعلى كسرها بلا ياء كقراءة العوام ، ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم والياء مع المكسور ، لم يجز له الإدغام ، لأن بين الهائين في اللفظ حرفاً حاجزاً^(٨٧) . »

ورد ذلك أبو بكر في رواية من روى أنه كان يشم ويدغم ، فقال هذا محال ، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا ، لأنه لا فصل بين الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال ، لا يقطع ولا بحركة ولا ضرب من الضروب ، وإنما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللسان لموضع واحد .

وإنما كان أبو عمرو يختلس ويخفي ، فيظن به الإدغام ، وكيف يكون متحرك مدغم .

قال أبو حاتم : أراد أبو عمر ونافع الإخفاء ، فلذلك أشما الضم والكسر ، ولو أدغما إدغاما صحيحا ، أسكنا الهاء الأولى .

وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء لكراهية كثرة الحركات والإشباع^(٨٨).

وحكى الدانى عن ابن مجاهد ، أنه كان يختار ترك الإدغام فى هذا الضرب ، بحجة أن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول^(٨٩).

ورد أبو على اعتراض أبى بكر باستحالة الإشمام والإدغام فقال : « إن الإشمام لا يمتنع مع الإدغام ، والسبب فى ذلك - أن الإشمام عند النحويين ليس بصوت يفصل بين المدغم والمدغم فيه ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذى هو الضم ليدل عليه ، وليس بخارج إلى اللفظ ، لذلك لم يمتنع الإدغام^(٩٠) .

ولو كان مكان الإشمام روم الحركة ، لامتنع الروم مع الإدغام ، لأنه صوت يحجز ، ألا ترى أنهم يزعمون أنه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث نحو ، « ضربتك ، ضربتك » فهذا لا يمكن الإدغام معه ، لأن هذا الصوت يفصل وإن كان مخفى غير مشبع^(٩١) ، وهذا يدل على أن الإشمام لا يفصل بين الحرفين فى الإدغام لأن الإشمام تحريك الشفتين وتهيئة العضو فقط دون إحداث صوت ، لذلك يراه البصير فقط .

أما الروم فهو خروج إلى اللفظ ، ولذلك يسمعه البصير والأعمى ، وهذا يعنى أنه صوت ، لذلك كان الروم ممتنعاً مع الإدغام .

قال أبو علي ، والذي أحسب أن أبا عمرو ونافعا أرادا الإخفاء
 فلذلك أشما الضم والكسر ، والإشمام عند النحويين في الضم أما
 الكسر فلا إشمام فيه ، لأنه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى .
 فلما رأى أبو حاتم ذلك في الضم حكاه في الجر ، على أساس
 أنهم أرادوا به الحركة دون ما يعنى به النحويين^(٩٢) .

* * *

ثانيا : الميم

ميم الجمع وحركتها وصلتها

- الميم التي هي علامة الجمع والتي تلى الهاء ، لها عدة حالات :
- ١ - ضم الميم ووصلها بواو سواء كانت الهاء قبلها مضمومة أو مكسورة .
 - ٢ - ضم الميم والهاء معا من غير صلة .
 - ٣ - كسر الميم مع كسر الهاء .
 - ٤ - إسكان الميم مع ضم الهاء أو كسرها^(٩٣) .

الحالة الأولى :

وهي وصل الميم بواو سواء كانت الهاء قبلها مكسورة أو مضمومة، فهو قول ابن كثير ، ويقراً قوله تعالى : « أنعمت عليهمو غير المغضوب عليهمو » بضم الميم مع وصلها بالواو ، وحجته : أنه استثقل ضمة الهاء بعد الياء ، فأتى بالكسرة ، لأن الكسرة من جنس الياء ، وجاءت الميم موصولة بواو الجمع ، لأنه أصل الكلمة ، ولأنك إذا ثبتت قلت : عليهما فأتيت بألف التثنية ، كذلك إذا جمعت قلت « عليهمو » « فأتيت بواو الجمع ، كما تقول : قام ، قاما ، قاموا^(٩٤) » .

وتقرير الأصل أولى من إتباع الكسرة الكسرة ، لأن الإِتباع على هذا النحو ليس بالمستمر^(٩٥) .

ولم يحذف ابن كثير الواو فى « عليهمو » كما حذفها غيره فى الوصل، لأن إثباتها ليس من الأصول المرفوضة المطروحة عندهم كالواو إذا وقعت طرفا فى الأسماء وقبلها ضمة ، لكنه مراد فى التقدير ، وإن كان محذوفا عند قوم فى اللفظ .

ويكفينا دليلا على إثباتها ، اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل الضمير بها ، وبذلك جاء التنزيل فى قوله تعالى : « أنلزمكموها^(٩٦) » وهو أقوى فى القياس وأشيع فى الاستعمال^(٩٧) .

ويقوى ذلك أيضا أنه لما أتى بالميم على أصلها ، وأصلها الضم ، وصلها بواو ، لأن المضمرة الغائب إذا جاوز الواحد ، يحتاج إلى حرفين بعد الهاء ، وإنما حذف الواو التى بعد الميم من حذفها من القراء ، للاستخفاف ولأن المعنى لا يشكل بغيره^(٩٨) .

وكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر يضمون الميم إذا لقيها ساكن مثل قوله تعالى : « عليهمو الذلة^(٩٩) » .

أما ابن كثير فكان يتبع الميم واوًا تثبت فى اللفظ إذا لم تلق ساكنا وكذلك نافع فى رواية الأكثر عنه ، ألا ترى أنه ليس أحد يضم الميم ولا يتبعها الواو فى نحو « عليهمو » فإذا لقى الواو ساكن حذف ، وبقيت الميم على ضمها .

وأما عاصم وابن عامر ، فكانا يريان أن حرف اللين الذى يتبع الميم الواو دون الياء ، وإن كانا قد حذفاه من اللفظ طلبا للخفة ، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين ، ردًا حركة الأصل عندهما ، وإن كانا قد حذفوا الواو من اللفظ^(١٠٠) وأثبتها ابن كثير ونافع ، لأن حذفها ليس على جهة الرفض ، بدلالة أن كثير منهم يقرأون

« كتنمو فاعلين^(١٠١) » . فإذا احتاجا إلى التحريك ردًا حركة الأصل .

ويدل على أن حركة الساكن المحرك فى التقاء الساكنين إذا كانت أصلا ، كانت أولى من المجتلبة ، أن أحدا لم يقل « إليهم اثنين » فيكسر بعد الضم ، فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتلبة ، لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، ومما يقوى تحريك الواو بالضم ، أن قوما شبهوا التى لغير الضمير بها ، فقالوا : « لو استطعنا^(١٠٢) » فحركوها بالضم، والجمهور على كسرها على الأصل ، وقد قرئ بضمها تشبيها للواو الأصلية بواو الضمير^(١٠٣) .

من ذلك يظهر لنا أن أصل حركة الميم الضم ، وأن من ضمها أجراها على أصلها ووصلها بواو خاصة إذا لم يكن بعدها حرف ساكن ، وأن ذلك أقوى فى القياس وأشيع فى الاستعمال .

وأن من حذف صلة الميم إنما حذفها استخفافا ، وأنه إذا التقى ساكنان كان التخلص من التقائهما بالحركة الأصلية ، لأنها أولى من الحركة المجتلبة ، كما يدل ذلك على أن الصلة من الأصول الثابتة ، وليست من الأصول المرفوضة .

الحالة الثانية :

ضم الميم والهاء معا من غير صلة ، أى من غير مطل للضمة قال ابن مجاهد : « أما من كسر الهاء إذا لم يلق الميم ساكن وضمها إذا لقى الميم ساكن ، وهو قول الكسائى ، فالعلة فى ذلك - أنه لما رَدَّ الميم إلى أصلها - وهو الضم - رَدَّ الهاء إلى أصلها أيضا .

واتبع الضم الضم استثقالا للخروج من الكسر إلى الضم، وهى قراءة حمزة والكسائى ، يضمّان الهاء والميم معا فيقولون « عليهم الذلّة (١٠٤) - ومن دونهم امرأتين (١٠٥) » .

وذكر مكى بن أبى طالب تعليلا لهذه القراءة ، فقال : « فإن قيل : فما علة حمزة والكسائى فى ضمهما الهاء والميم إذا أتى بعدها ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة .

قيل : لما اضطرروا إلى حركة الميم للساكن الذى أتى بعدها ردًا الميم إلى الضمة التى هى أصلها ، وكان ردها إلى الأصل أولى من ردها إلى حركة ليست بأصل لها، فلما وجب ضم الميم أتبعته الهاء حركة الميم ، وردت إلى أصلها وهو الضم .

وقوى ذلك ، لأن بعدها ميمًا فردت إلى الضم الذى هو أصلها فإذا وقفا انفصل الساكن ، وسكنت الميم ، فرجعت الهاء إلى الكسر ، للياء التى قبلها (١٠٦) » .

قال أبو على : « أما تحريك حمزة الميم بالضم فهو مستقيم حسن ، وذلك أنه يضم الهاء فى هذه الأحرف ولا يكسرها - يريد فى - عليهم ، إليهم ، لديهم - فإذا ضمها لم يكن فى تحريك الميم إلا الضم ، ولم يجز الكسر ، وذلك لعسر الانتقال من الضم إلى الكسر - ألا ترى أنه لم يكسر الميم أحد ممن ضم الهاء ، فيقول « عليهم » بضم الهاء وكسر الميم ، وإنما يكسر هذه الميم لإلتقاء الساكنين من يكسر الهاء ويتبعها حركة الميم ، واجتماعهم على ذلك يدل على أن المحرك لالتقاء الساكنين ، إذا كانت له حركة أصلية ، كان تحريكه بها أولى من اجتلاب حركة لم يتحرك

بها ، وعلى هذا قالوا « مُذُّ اليوم » فحركوا الذال بالضم تبعاً لتحريك الميم، فكذلك قراءة حمزة^(١٠٧) .

ومن الأدلة التي ساقها الفارسي للدلالة على أن حركة الحرف أولى من المجتلبة أن « مذ » « لما حركت لالتقاء الساكنين ، حركت بالضممة التي هي الأصل ولم تكسر ، وكذلك « عليهم الذلة^(١٠٨) » من ذلك يتضح أن الضم في الميم هو الأصل، وأنه إذا رُدَّ الميم إلى أصلها رُدَّ الهاء معها إلى أصلها حتى يكون عمل اللسان في جهة واحدة ، واتباع الضم الضم أحسن من الخروج من الكسر إلى الضم أو العكس ، وكل ذلك إنما يقع في الوصل ، فإذا وقف انفصل الساكن وسكنت الميم ورجعت الهاء للكسر .

الحالة الثالثة :

كسر الميم مع كسر الهاء من غير صلة :

وقد بين ابن مجاهد أنها على اتباع الكسر الكسر لثقل الضم بعد الكسر ، قال : « والذين كسروا الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة ، فإنهم أتبعوا الكسر الكسر لثقل الضم بعد الكسر ، كما استثقلوا ضمة الهاء بعد الكسر ، كذلك استثقلوا ضمة الميم بعد كسرة الهاء^(١٠٩) .

وبين مكى بن أبى طالب العلة في كسر الميم ، فقال :

« وحجة أبى عمرو في كسر الهاء والميم إذا أتى بعدها ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة ، أنه لما اضطر إلى حركة الميم لالتقاء الساكنين ، كسرهما لذلك على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، وكان ذلك عنده أولى بها ، لكسرة الهاء قبلها ، فأتبع الكسر

الكسر ، فلما كسر الميم أتبعها كسرة الهاء قبلها ، وكان قد كسر الهاء للياء التى قبلها^(١١٠) أى أن كسر الميم جاء على أصل التخلص من التقاء الساكنين ثم كسرت الهاء تبعا لكسرة الميم .

ورأى مكى رأيا آخر ، وهو « أن يكون قدر فى الميم الكسر على لغة من يقول « عليهمى » فيكسر الميم لكسرة الهاء قبلها ويبدل الواو فى « عليهمو » ياءً بعد كسر الميم ، فيكون قد حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وأبقى الميم على كسرتها^(١١١) » .

قال أبو على : « كأن الأصل عنده فى الوصل « عليهمى » فحذف الياء استخفافاً ، فلما حرك لالتقاء الساكنين ، أتى بحركة الأصل ، التى هى الكسر ، لأن الكسر فى « عليهم ، وإليهم » على قوله فى أنه أصل ، نظير الضم فى قول ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر ، فكانت حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة ، لأن حركة التقاء الساكنين تتبع كثيرا ما قبلها تقولهم « رُدُّ ، عَضُّ ، فِوُّ ، وكقولهم « انطلق^(١١٢) » .

والذى يدل على أن الأصل فى التقاء الساكنين أن يحرك بالكسر ، أنه لما وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به فى الأسماء ، إذ ليس فيها كسر يراد به الاعراب ، إلا ومعه تنوين ، فأمنوا اللبس بالمعرب؛ لأنهم لو ضموا أو فتحوا لالتقاء الساكنين لالتبس بالمعرب الذى لا ينصرف ، لأن إعرابه بالضم والفتح بغير تنوين ، ولا يكون الكسر إعرابا فى الأسماء إلا بالتنوين فدل الكسر بغير تنوين ، أنه ليس بإعراب ، وأنه بناء، ولو كان كسر إعراب لاتبه التنوين^(١١٣) .

ويقوى اتباع الميم في الكسر الهاء ، أن حركة الإبتاع قد جاءت عنهم مع حجز حرف بين الحركتين ، وذلك قولهم « أجوءك في أجيثك ، ومين في « مئتين »^(١١٤) » وقال أبو الحسن : « من قال : « يخطف » كسر الخاء لاجتماع ساكنين ثم كسر الياء ، فأتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها ، كما أتبعها إياها وهي بعدها ، وإتباع الآخر الأول في كلام العرب كثير ، بل أنهم يتبعون الكسرة الكسرة في هذا الباب ، فيقولون « قتلوا في اقتلوا ، وفتحوا في افتتحوا »^(١١٥) .

من ذلك يظهر أن كسر الميم إنما جاء اتباعاً لكسر الهاء أو أن هذا الكسر إنما جاء بعد حذف حرف اللين الممتول ، وهو الياء .

أو أنه إنما جاء على أصل التخلص من التقاء الساكنين كما جاء ذلك أيضاً طلباً للخفة وخروجاً من استثقال ضمة الميم بعد كسر الهاء ، وليكون عمل اللسان في جهة واحدة ، فكما يقول علم اللغة الحديث ، الكسرة حركة أمامية والضمة حركة خلفية ، فإذا انتقل اللسان من الحركة الأمامية إلى الحركة الخلفية ، كان ذلك ثقيلاً على اللسان فأثروا الخفة ، فجعل عمل اللسان في جهة واحدة .

الحالة الرابعة :

هي إسكان الميم سواء أكان قبلها مضموماً أم مكسوراً ، قال ابن مجاهد : « وأما من كسر الهاء وأسكن الميم ؛ وهو قول عاصم وأبي عمرو وابن عامر والكسائي ، فأنهم أمنوا اللبس ، إذ كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين ، ولا ميم في الواحد - يقصد من ذلك « عليهما - عليه - فلما لزمت الميم الجمع ،

حذفوا الواو وأسكنوا الميم طلباً للخفة ، إذا كان لا يشكل ، وأما إذا كانت الهاء مضمومة ، كما فى قراءة حمزة « عليهم » فهى أصل الهاء ، لأنها إذا ابتدأت كانت مضمومة^(١١٦) .

وأضاف مكى بن أبى طالب إلى التخفيف أنه « لما حذفت الواو التى هى صلة للميم - حذفت ضمة الميم وأسكنت الميم . قال : والاختيار ما عليه أكثر القراء من كسر الهاء للياء التى قبلها وإسكان الميم ، وذلك إذا لم يأت بعدها ساكن - أى بعد الميم - وضمها إذا أتى بعدها ساكن فذلك أخف وأفصح وعليه جمهور القراء^(١١٧) .

وبين أبو على سبب تسكين الميم بعد حذف الواو ، فقال : « فإن قلت : فإذا حذفت الواو والياء اللتان كانتا متصلان بالميم ، فلم حذفت حركة الميم فى الوصل من نحو عليهم وبهم^(١١٨) » .

قيل : لما حذفت الواو والياء للتخفيف ، ولما قام على لزوم حذفهما من الدلالة ، كره أن تبقى الكسرة أو الضمة ، لأنهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو فى باب الدلالة عليهما ، ألا ترى أنك تقول فى النداء « يا غلام أقبل » فىكون ثبات الكسرة كثبات الياء ، فكما كانتا فى هذه المواضع بمنزلة الياء والواو ، فكذلك لو لم تحذفا مع الميم من « عليهم وعليهم » كان اثباتهما بمنزلة اثباتهما ودا لا عليهما ، فىصير إثباتهما كأنه لم يحذف الحرفين^(١١٩) - أى كأنه إثبات الضمة والكسرة ، كأنه لم يحذف الواو والياء .

ومعنى ذلك أن وجود الضمة والكسرة، فيه إحياء بظهور الحرف الذى هو الواو والياء ، وإثباتهما كإثباتهما لذلك آثروا حذف الحركة حتى لا يكون لها أثر فى الحرف،

ويدل على إسكان الميم ، أن الحركة لو ثبتت ولم تحذف كان فيها استجلاب للمحذوف ، والمعروف أن الضمة والكسرة إذا أشبعتا لحقتهما الواو والياء ، فمن إشباع الضمة ما أنشده أحمد بن يحيى .

وأنى حيثما يثنى الهوى بصرى

من حيثما سلكوا أدنو فأتطور (١٢٠)

يريد « فأنظر » فأشبع ضمة الظاء فنشأت عنها الواو،

ومن إشباع الكسرة ، ما أنشده عبده بن الطيب :

لما نزلنا نصبنا ظلُّ أخبية وفار للقوم باللحم المراجيل

يريد المراجيل ، فأشبع الكسرة فنشأت عنها الياء ، فلو أتيت بالحركة التى تجلبهما فى بعض الأحوال . كان ذلك كالنقص لما قصد من التخفيف بحذفهما .

وقد جرت الفتحة فى ذلك مجرى أختيها ، قال ابن هرمة

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتراح

أراد بمنتراح ، فأشبع الفتحة ، فنشأ عنها الألف، فإذا أسكنت فى كل هذا أمن اللبس (١٢١) .

ويقوى حذف الحركة من الميم فى « عليهم » ونحوه ، أنها لو أثبتت ولم تحذف ، لأدى ذلك إلى اجتماع أكثر من ثلاث

متحركات ، وذلك مما قد كرهوه في أبنيتهم ولم يأخذوا به ، إلا أن يكون قد حذف منه شيء ، كما في « علبط » وأصلها « علابط »^(١٢٢) ، فدل كل هذا على أن إسكان الميم إنما يكون للتخفيف ، ولأنها لما حذفت صلتها - واوا كانت أو ياءا - حذفت الحركة التي تدل على هذا المحذوف .

كذلك حذفت حركة الميم لعدم توالي أربع متحركات أو خمسة في كلمة واحدة . وهذا هو الاختيار والأخف والأفصح^(١٢٣) .

* * *

نتائج البحث

من خلال ما سبق يظهر أن الهاء حين تكون ضمير جمع وكذلك حين تكون ضميراً لمفرد تعترتها أحوال كثيرة بين الضم والكسر والصلة وحذفها .

كما أن الميم التي هي علامة جمع قد تكون مضمومة وقد تكون مكسورة وقد تكون ساكنة ، ويتأتى فيها الوصل ، وحذف ذلك الوصل ، أما النتائج التي خلص إليها البحث ، فهي :

١ - ضم الهاء حين تكون مضمومة - لأنه الأصل - وذلك إذا لم يأت بعدها ساكن ، وأن هذه الهاء تضم في الابتداء .

٢ - تكسر الهاء إذا كان قبلها كسرة أو ياء ، وذلك للإشباع ومجانسة صوت الهاء للياء كما في لغة قيس وتميم ، كذلك لم يعتدوا بحركة الميم لأنها حركة عارضة .

ويكون كسر الهاء مع كسر الميم إذا لقي الميم حرف ساكن ، وذلك على الاتباع .

٣ - إذا كسرت الهاء للياء التي قبلها ، فإننا نبدل من الواو الزائدة لتقوية الهاء ياء مثل « عليها » وهو ما ذكره حين قالوا : « إذا كان الحرف المتحرك قبل الهاء ياء أو كسرة ، توصل الهاء بياء .

٤ - تحذف هذه الياء استخفافاً ، ولاجتماع حرفين ساكنين بينهما حرفي خفي ، وإذا حذف في اللفظ حذفت في الخط .

- ٥ - كذلك يظهر أن الإِشباع فى الضم والكسر لغة فإذا كان قبل الهاء حرفا ساكناً مثل « منه » حذفوا الواو ، وهو المختار .
- ٦ - وصل الهاء بواو إنما يكون لتقوية الهاء ، لأن الهاء حرف خفى ضعيف فقووه بالصلة .
- ٧ - تحذف الواو التى بعد الهاء ، وتبقى الضمة دليلاً على الواو المحذوفة ، لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى ، لذلك حذفوا الواو التى هى صلة للضمة .
- ٨ - قد تكون القراءة بكسر الهاء من غير بلوغ الياء ، وإنما بكسرة مختلصة ، أى من غير بلوغ الياء .
- ٩ - تحذف الياء التى قبل الهاء للجزم فتسكن الهاء ، لأنها أصبحت فى موضع لام الفعل ، فحلت محلها فأسكنت .
- ١٠ - الإِشمام لا يمتنع معه الإِدغام ، لأنه ليس بصوت وإنما يمتنع الإِدغام مع الروم لأنه صوت يخل بإدخال الحرف فى الآخر .
- ١١ - تقرير الأصل أولى من اجتلاب الحركة ، كما أن إثبات الواو بعد الميم صلة لها ، من الأصول التى ليست مرفوضة .
- ١٢ - إذا التقى ساكنان ، كان التخلص من التقائهما بالحركة الأصلية أولى من الإِتيان بحركة أخرى .
- ١٣ - إذا رُدت الميم إلى أصلها من الضم ، رُدّت الهاء أيضاً إلى أصلها . وردّها إلى أصلها أولى من ردها إلى حركة أخرى ليست بأصل لها .

١٤ - الاتباع حين يكون بالضم أو يكون بالكسر ، إنما يكون خروجاً من الاستثقال بالانتقال إلى الكسر من الضم أو العكس ، وهذا يجعل عمل اللسان في جهة واحدة طلباً للخفة ، فإذا كان عمل اللسان في الكسر كان من الأمام ، وإذا كان في الضم كان من الخلف وذلك يحقق السهولة والخفة .

١٥ - وقد تحذف الصلة - واوا كانت أو ياءً - وتحذف الحركة التي على الميم حتى لا تجتلب حركة من جنسها واوا كانت أو ياءً .

* * *

هوامش البحث

- (١) الحجة في علل القراءات السبع - لأبي علي الفارسي ٤٥/١ ط الهيئة العامة .
- (٢) المحتسب ابن جنى ٤٤/١ ت علي النجدي وآخرين .
- (٣) الحجة في علل القراءات السبع - لأبي علي ٤٥ /١ .
- (٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة .
- (٥) من الآية ١٦ من سورة الأنفال .
- (٦) الحجة في علل القراءات السبع ٦١ /١ .
- (٧) السابق ٦٢ /١ .
- (٨) من الآية ١٩ من سورة يوسف .
- (٩) ينظر روح المعاني ، الالوسي ٢٠٣ /١٢ .
- (١٠) الحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي ٦٤ /١ .
- (١١) السابق ٦٦ /١ .
- (١٢) إبراز المعاني - لأبي شامة ٧٣/ ت ابراهيم عطوة - الحلبي .
- (١٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع - مكى ابن أبي طالب ٣٦/١ ت محى الدين رمضان .
- (١٤) معاني القراءات - للأزهري ١١٢/١ ت د. عيد ، د. عوض .
- (١٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع - مكى بن أبي طالب ٣٦ /١ .
- (١٦) معاني القراءات - الأزهري ١ /١١٢ ، آية ١٣٣ من سورة « طه » .
- (١٧) الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه / ٦٣ ت د. عبد العال مكرم .
- (١٨) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد / ١٠٩ - الحجة في علل القراءات ٢ /٤٤ .
- (١٩) كتاب السبعة في القراءات / ١٠٩ .
- (٢٠) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٤٤ ، ٤٥ .
- (٢١) إتحاف فضلا البشر - البنا الدمياطى ٣٦٦/١ ت د. شعبان اسماعيل .
- (٢٢) يقصد بذلك أن الهمزة والألف والهاء من مخرج واحد ، هو أقصى الحلق ، والمعتمد في علم الصوتيات الحديث أن الألف تخرج حين يكون اللسان مستويا في قاع الفم ، ينظر علم الصوتيات أ.د. ربيع .

- (٢٣) من الآية ٨١ من سورة القصص ، انظر الكتاب ٤ / ١٩٥ .
- (٢٤) الحجة في علل القراءات السبع - لأبي علي الفارسي ١ / ٤٦ .
- (٢٥) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٢ .
- (٢٦) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٢ .
- (٢٧) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٣ .
- (٢٨) الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ١ / ٥٣ .
- (٢٩) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٢ .
- (٣٠) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٣ .
- (٣١) من الآية ٣٦ من سورة النور .
- (٣٢) ينظر الكتاب - سيويه ٣ / ٤٨١ ط الهيئة المصرية العامة .
- (٣٣) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٣ .
- (٣٤) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٥٤ .
- (٣٥) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد / ١١٠ .
- (٣٦) السابق / ١١٠ .
- (٣٧) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .
- (٣٨) الآية ١٤ من سورة يس .
- (٣٩) كتاب السبعة في القراءات / ١١٠ .
- (٤٠) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع - مكى بن أبى طالب ١ / ٣٨ .
- (٤١) الآية ٦١ من سورة البقرة .
- (٤٢) الآية ١٤ من سورة يس .
- (٤٣) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد / ١٠٩ - ١١٠ .
- (٤٤) الحجة في علل القراءات السبع - لأبي علي ١ / ٨٢ .
- (٤٥) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٨٣ .
- (٤٦) المحتسب ابن جنى ١ / ٥٩ ، ٦٠ ، وانظر البحر المحيط ١ / ٩٠ ، ونسب هذه القراءة - بكسر الياء والحاء والطاء المشددة إلى الحسن والأعمش .
- (٤٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٢ .
- (٤٨) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ .
- (٤٩) القراءات السبع - ابن مجاهد / ١٣٢ .

- (٥٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١ / ٤٢ .
- (٥١) الحججة فى علل القراءات السبع / ١ / ١٥٤ .
- (٥٢) الآية رقم ٢ من سورة البقرة .
- (٥٣) روح المعانى الآلوسى / ١ / ١٠٧ .
- (٥٤) البحر المحيظ - أبو حيان / ١ / ٣٣ .
- (٥٥) النشر فى القراءات العشر ، / ١ / ٣٠٤ .
- (٥٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع - مكى بن أبى طالب / ١ / ٤٢ .
- (٥٧) الحججة فى علل القراءات السبع - أبو على الفارسى / ١ / ١٥٥ .
- (٥٨) الحججة فى علل القراءات السبع / ١ / ١٥٦ .
- (٥٩) الكتاب سيبويه / ٤ / ١٩٠ .
- (٦٠) الآية ١ من سورة الكهف .
- (٦١) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
- (٦٢) النشر فى القراءات العشر - ابن الجزرى / ١ / ٣٠٥ .
- (٦٣) معانى القراءات - الأزهرى / ١ / ١٢٦ ط الأولى .
- (٦٤) كتاب التذكرة فى القراءات - ابن غلبون / ١ / ١٣١ .
- (٦٥) الحججة فى علل القراءات السبع / ١ / ١٥٧ .
- (٦٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .
- (٦٧) الحججة فى علل القراءات السبع / ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ .
- (٦٨) الكتاب / ٤ / ١٩٠ .
- (٦٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١ / ٤٣ .
- (٧٠) النشر فى القراءات العشر - ابن الجزرى / ١ / ٣٠٥ .
- (٧١) روح المعانى - الآلوسى / ١ / ١٠٧ .
- (٧٢) النشر فى القراءات العشر / ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
- (٧٣) من الآية ٧٥ آل عمران .
- (٧٤) من الآية ١٤٥ آل عمران .
- (٧٥) من الآية ١١٥ النساء .
- (٧٦) من الآية ٢٠ الشورى .
- (٧٧) كتاب التذكرة فى القراءات - ابن غلبون / ٢ / ٣٥٦ .

- (٧٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع /١ /٣٤٩ .
- (٧٩) نهاية القول المفيد ، محمد مكي / ١٠٤ .
- (٨٠) نهاية القول المفيد / ٦٧ .
- (٨١) كتاب التذكرة في القراءات /١ /١٢٥ .
- (٨٢) السابق /١ /١٢٦ .
- (٨٣) الحجة في علل القراءات السبع /١ /١٥٨ .
- (٨٤) السابق /١ /١٣٢ .
- (٨٥) كتاب التذكرة في القراءات /١ /١٠٠ ، ١٠١ .
- (٨٦) الحجة في علل القراءات السبع /١ /١٣٢ ، وانظر شرح المفصل ابن يعيس .
- (٨٧) الحجة في علل القراءات السبع /١ /١٣٢ .
- (٨٨) الحجة في علل القراءات السبع /١ /١٣٣ .
- (٨٩) النشر في القراءات العشر /١ /٢٨٤ .
- (٩٠) الحجة في علل القراءات السبع /١ /١٥٨ .
- (٩١) السابق /١ /١٥٩ .
- (٩٢) الحجة في علل القراءات السبع /١ /١٥٩ .
- (٩٣) الحجة في علل القراءات السبع /١ /٤٤ ، ٤٥ .
- (٩٤) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد / ١٠٩ .
- (٩٥) الحجة في علل القراءات السبع /١ /٧٦ .
- (٩٦) من الآية رقم ٢٨ من سورة هود .
- (٩٧) الحجة في القراءات السبع /١ /٧٨ .
- (٩٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع /١ /٣٩ .
- (٩٩) من الآية ٦١ من سورة البقرة .
- (١٠٠) الحجة في علل القراءات السبع /١ /٨٠ .
- (١٠١) آية ١٠ من سورة يوسف ، وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر ، النشر /١ /٢٧٢ .
- (١٠٢) من الآية ٤٢ من سورة التوبة ، ونسبت هذه القراءة إلى الأعمش ، ينظر البحر المحيط /٥ /٤٦ .
- (١٠٣) الحجة في علل القراءات السبع /١ /٨١ .
- (١٠٤) آية رقم ٦١ من سورة البقرة .

- (١٠٥) آية ٢٣ من سورة القصص ، وانظر كتاب السبعة في القراءات / ١٠٩ ، ١١٠ .
- (١٠٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١ / ٣٧ .
- (١٠٧) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٨٧ .
- (١٠٨) السابق / ١ / ١٠٤ .
- (١٠٩) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد / ١١٠ .
- (١١٠) الكشف عن وجوه القراءات - مكي بن أبي طالب / ١ / ٣٧ .
- (١١١) الكشف عن وجوه القراءات / ١ / ٣٨ .
- (١١٢) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٨٢ .
- (١١٣) الكشف عن وجوه القراءات / ١ / ٣٨ .
- (١١٤) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٨٣ .
- (١١٥) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٨٤ . والمحتسب ابن جنى / ١ / ٥٩ وما بعدها .
- (١١٦) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد / ١١٠ .
- (١١٧) الكشف عن وجوه القراءات / ١ / ٤٠ .
- (١١٨) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٥٨ .
- (١١٩) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٥٩ .
- (١٢٠) الحجة في علل القراءات / ١ / ٥٩ ، وانظر سر صناعة الأعراب / ١ / ٣٠ ، والخصائص - ابن جنى / ١ / ٤٣ .
- (١٢١) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٦٠ .
- (١٢٢) الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٦١ .
- (١٢٣) ينظر التيسير - الداني / ١٩ ، ٢٠ ، والنشر في القراءات العشر / ١ / ٢٧٦ .
الكشف عن وجوه القراءات / ١ / ٤٠ .

مصادر البحث

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - ابراز المعاني من حرز الأمانى - أبو شامة ت ابراهيم عطوة ، ط الحلبي .
- ٣ - إتحاف فضلاء البشر - البناء الدمياطى ، ط الأولى ت د. شعبان محمد اسماعيل ، نشر عالم الكتب .
- ٤ - إعراب ثلاثين سورة ، ابن خالويه ط دائرة المعارف العثمانية / المتنبي .
- ٥ - الإنصاف فى مسائل الخلاف - ابن الأنبارى ت محيى الدين ط دار الفكر للطباعة .
- ٦ - البحر المحيظ - أبو حيان ط الثانية ، دار الفكر .
- ٧ - البرهان فى علوم القرآن - الزركشى - محمد أبو الفضل ابراهيم ط الحلبي .
- ٨ - التذكرة فى القرآن - ابن غلبون ط الثانية ت د. بحيرى .
- ٩ - التيسير فى القراءات السبع - الدانى ت أونو تزل ط مكتبة المثنى - بغداد .
- ١٠ - الحجة فى علل القراءات السبع - أبو على الفارسى ط الأولى ت النجار ، الهيئة المصرية العامة .
- ١١ - الحجة فى القراءات السبع - ابن خالويه ط الرابعة ت عبد العال مكرم - دار الشروق .
- ١٢ - حجة القراءات - أبو زرعة - ت سعيد الأفغانى ط الثالثة ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٢ م .
- ١٣ - الخصائص - ابن جنى ت النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر .
- ١٤ - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة - مكى بن أبى طالب ، المكتبة الظاهرية - دمشق .
- ١٥ - روح المعانى - الألوسى ط دار الفكر ، بيروت .
- ١٦ - السبعة فى القراءات - ابن مجاهد ، ط الثانية ت د. شوقى ضيف ، نشر دار المعارف المصرية .
- ١٧ - سر صناعة الإعراب - ابن جنى ، ت د. هنداوى ط الثانية ، دار القلم - دمشق .
- ١٨ - سراج القارىء المبتدىء - ابن القاصح ، ت على محمد الضبياع ، ط الثالثة - الحلبي .

- ١٩ - شرح التصريح على التوضيح - ابن هشام الأنصاري ط دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي .
- ٢٠ - شرح المفصل - ابن يعيش ، ط عالم الكتب - بيروت .
- ٢١ - غيث النفع في القراءات السبع - للصفاقسي - هامش على شرح ابن القاصح على الشاطبية - ط الأولى ، المطبعة الأزهرية ١٣١٧ هـ .
- ٢٢ - الكتاب - سيويه - ت عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي .
- ٢٣ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل ، الزمخشري ط دار الكتاب - بيروت .
- ٢٤ - الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي القيسي ، ت د. محي الدين رمضان ط الرابعة ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٥ - لسان العرب - ابن منظور ت نخبة من العلماء ط الأولى نشر دار المعارف .
- ٢٦ - المحتسب - ابن جنى ت على النجدي وآخرين ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٣٨٦ هـ .
- ٢٧ - معاني القرآن - الفراء ، ت د. النجار ونجاتي ط الهيئة العامة للكتاب - القاهرة .
- ٢٨ - معاني القراءات - الأزهرى ت البدرأوى زهران ط الأولى ، نشر دار المعارف .
- ٢٩ - النشر في القراءات العشر - ابن الجزرى ت الضباع ط دار الفكر - بيروت .
- ٣٠ - نهاية القول المفيد - محمد مكي نصر ط ١٣٤٩ هـ مصطفى الحلبي - القاهرة .

